

صندوق الأمم المتحدة المشترك لدعم أهداف التنمية المستدامة لمصر مشروع تمويك المستدامة المتنافية المستدامة المتكامل الندفقات المالية غير المشروعة بمصر الأونكتاد وزارة التخطيط والتنمية بمصر الاقتصادية بمصر

ورشة العمل الوطنية لاعتماد مخرجات الأنشطة التجريبية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة في مصر 22 نوفمبر 2021 مذكرة مفاهيمية

يهدف مشروع الأمم المتحدة المتكامل لتمويل أهداف التنمية المستدامة (تمويل أهداف التنمية المستدامة) في مصر إلى تعزيز القدرات، ووضع أنظمة بسيطة لقياس التدفقات المالية وتحديدها ومقارنتها بشكل مستمر. من العناصر المهمة في هذا المشروع هو تحديد الفرص التمويلية، من خلال توفير البيانات ذات الجودة العالية، لا سيما البيانات المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة.

ويقترح إطار عمل مؤشرات رصد التقدم المُحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) كما في المؤشر الأممي رقم 16.4.1 لقياس "القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة إلى الداخل والخارج (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)". وقد أصدرت الوكالات المعنية بمؤشر أهداف التنمية المستدامة رقم 16.4.1، وهي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، الإطار المفاهيمي للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة في أكتوبر / تشرين الأول 2020. وفي يونيو 2021، انتهى الأونكتاد من إعداد النسخة النهائية لمسودة المبادئ التوجيهية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة الناتجة عن الضرائب والتجارة للاختبار التجريبي²، وتستهدف المبادئ التوجيهية الجهات الوطنية الإحصائية وغيرها من الجهات الوطنية المعنية بجمع المعلومات ذات الصلة. كما يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بوضع اللمسات الأخيرة على المبادئ التوجيهية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة من الأنشطة الاستخراجية وأسواق المخدرات غير المشروعة.

تفرض الظروف الوطنية وضع نهجاً شاملاً ومصمماً خصيصاً لإنتاج إحصاءات دقيقة وموثوقة للتدفقات المالية غير المشروعة. لا يمكن قياس الأنواع العديدة من التدفقات المالية غير المشروعة في مؤشر واحد إلا من خلال التعاون الوثيق داخل النظام الإحصائي الوطني ، ومع الجهات الإدارية المعنية بتوفير البيانات، بالتنسيق مع المكتب الإحصائي الوطني (CAPMAS). يعد تجميع البيانات الخاصة بمؤشر أهداف التنمية المستدامة 16.4.1 نشاطًا إحصائيًا تقنيًا يجب تنفيذه بشكل مستقل بما يتماشي مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية³.

غقدت ورشة عمل وطنية للأنشطة التجريبية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة في مصر في 1 سبتمبر 2021 ، بمشاركة 13 وكالة وطنية في مصر بالإضافة إلى الوكالات الدولية ذات الصلة وهم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (UNECA). خلال ورشة العمل، تم عرض ومناقشة

https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/statistics/IFF/IFF_Conceptual_Framework_FINAL.pdf 1

https://unctad.org/system/files/non-official-document/20210917 IFFsGuidelinesForPilots en 0.pdf²

https://unstats.un.org/unsd/dnss/gp/fundprinciples.aspx³





تنفيذ الأنشطة المتعلقة بقياس التدفقات المالية غير المشروعة في مصر، بدعم وتنسيق قويين من قبل نقطة الاتصال الوطنية ألا وهي وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. تم عرض خلال ورشة العمل مفاهيم ومنهجيات لقياس التدفقات المالية غير المشروعة وقدم ممثلي الجهات الوطنية المعنيين عروض عن إطار عمل الجهة فيما يخص التدفقات المالية غير المشروعة بمصر. وتم إطلاق استبيان التقييم الذاتي حول التدفقات المالية غير المشروعة في مصر (SAQ) خلال ورشة العمل مع أصحاب المصلحة الوطنيين، بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وذلك للحصول على مداخلاتهم بحلول منتصف سبتمبر 2021.

اجتمعت لجنة التسبير الوزارية مشروع الأمم المتحدة المتكامل لتمويل أهداف التنمية المستدامة في 3 أكتوبر 2021 لدعم تنفيذ البرنامج المشترك من خلال توفير التوجيه الاستراتيجي، ومتابعة التقدم، وإقرار خطة العمل للمشروع، وما إلى ذلك. وأكدت لجنة التسبير على وجه الخصوص، على استكمال خطة العمل الموضوعة لتحقيق مزيد من الخطوات حول قياس التدفقات المالية غير المشروعة في مصر خلال ورش العمل الوطنية المختلفة.

يتم تنظيم ورشة عمل اعتماد مخرجات الأنشطة التجريبية وفق هدفين محددين:

(1) لمراجعة عملية الاستجابة لاستبيان التقييم الذاتي، والتي بناءً على مدخلاته تمت صياغة التقرير الأولي حول تقييم مخاطر التدفقات المالية غير المشروعة في مصر. المشاركون في ورشة العمل مدعوون لتقديم ملاحظاتهم و مشاركاتهم في تنقيح التقرير الخاص بتقييم مخاطر التدفقات المالية غير المشروعة في مصر لاستكمال المعلومات الأساسية حول حالة هاته التدفقات غير المشروعة في مصر، وبالتالي تحديد السياق الوطني لوضع مزيد من خطط الاختبار التجريبي لقياس التدفقات المالية غير المشروعة في مصر.

(2) لتكون بمثابة منصة لمناقشة تشكيل مجموعة عمل تقنية وطنية، أي مجموعة خبراء للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة في مصر. خلال ورشة العمل، سيتم تزويد المشاركين بإطار المهام المطلوبة وتفاصيل عن خطة العمل والعضوية في فريق الخبراء المقترح، وسيُطلب منهم ترشيح خبراء تقنيين من كل جهة وطنية بعد الانتهاء من ورشة العمل. ومن ثم سبعقد فريق خبراء التدفقات المالية غير المشروعة اجتماعه الافتتاحي في نهاية نوفمبر 2021.

المشاركون المعنيون في ورشة عمل الاعتماد هم ذات المشاركون في ورشة العمل السابقة. و بالإضافة إلى ذلك، سيقع تشجيع الإحصائيين والخبراء التقنيين الأخرين على المشاركة في ورشة العمل هذه ، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الأشخاص المسؤولين عن ملء استبيان التقييم الذاتي حول التدفقات المالية غير المشروعة في مصر والخبراء المشاركين بشكل مباشر في الأنشطة ذات الصلة بالتدفقات المالية غير المشروعة، العاملين بالمؤسسات الوطنية، سواء على مستوى البيانات الإحصائية أو الخبرات العملية.

ستعقد ورشة العمل والاجتماع الأول لمجموعة خبراء التدفقات المالية غير المشروعة باللغتين العربية والإنجليزية.---